

الإدارة الإلكترونية – التحديات والواقع

Electronic management reality and challenges

خضار يمينه *

- جامعة باتنة-1

yaminakhadar1967@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/10/02

تاريخ المراجعة: 2022/10/02

تاريخ الإيداع: 2022/04/30

ملخص:

اتبعت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال الإصلاح الإداري في مختلف المستويات، وذلك بعصرنة الإدارة من أجل تحسين الخدمة العمومية للمواطنين والقضاء على كل العراقيل، وقد سارعت إلى تبني مشروع الإدارة الإلكترونية كغيرها من الدول، وحاولت توفير كل الإمكانيات البشرية والمالية، إلى جانب الآليات القانونية والتنظيمية له حتى يتجسد المشروع على الواقع.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الإدارة المحلية، الخدمة العمومية، الإصلاح الإداري، التخطيط، التنظيم، الشبكة، الإدارة التقليدية، البوابة الرقمية

Abstract:

After independence, the Algerian state pursued administrative reform at various levels by modernizing the administration to improve the public service of citizens and remove all obstacles. It hastened to adopt the e-management project, as in other countries and tried to provide all human and financial capabilities, in addition to legal and regulatory mechanisms, so that the project would be embodied on the ground.

Keywords: Electronic administration, local administration, public service, administrative reform, planning, organization, network, traditional administration, digital portal.

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

تسعى الإدارة التقليدية إلى تغيير نمطها التسييري لمواكبة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام الآل، والتحولت الكبيرة التي شملت كل المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي شهدتها العالم كله، فأصبح من الضروري على الجزائر إحداث تغييرا جذريا من خلال عصنة الإدارة والابتعاد عن الأساليب التقليدية في التسيير الذي نجم عنه بطئ في الإنجاز وتعقيدا في الإجراءات، وانحرافات، وفساد على كامل الجهاز الإداري، والحل هو الانتقال إلى إدارة الإلكترونية متطورة، أساسها السرعة والإتقان في أداء الخدمة العمومية بكل أشكالها.

إن استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة أصبح واقعا ملموسا تتطلبه عملية الإصلاح الإداري، وتسعى كل الدول لإحكامه في إدارتها حتى تحقق التنمية المنشودة لأفراد المجتمع، فتطبيق الإدارة الإلكترونية لا يتأتى هكذا، بل يستوجب تحليلا للواقع الذي تعيشه الجزائر في كل الميادين لتفعيلها مع الإمكانيات البشرية، والقدرات المالية، ليس فقط من الجانب النظري، بل التطبيقي لأنه هو الأساس للارتقاء بالخدمة العمومية وبناء إدارة قادرة على تلبية كامل احتياجات المجتمع، ومنه فإن أهمية الدراسة تظهر من خلال وضع اطار قانوني تنظيمي للإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها، والنظر في مدى ملائمتها للإمكانيات وتقييم نجاحها مع الواقع، ومن كل هذا تبرز الإشكالية التالية:

هل وفق المشرع الجزائري في وضع آليات قانونية وتنظيمية تساعد في الانتقال من التسيير الكلاسيكي إلى الإدارة الإلكترونية ؟

للإجابة على ذلك قسمت الدراسة إلى محورين:

المحور الأول عبارة عن تعريف بموضوع الإدارة الإلكترونية، على أساس أنها دراسة حديثة خصوصا بالنسبة للدول النامية، وتتطلب أطرا قانونية، وإدارية، ومالية، وبشرية، لتطبيقها وتنفيذها على ارض الواقع، والمحور الثاني تطرقت فيه إلى نجاعة الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

1. ضبط مفهوم الإدارة الإلكترونية:

يعتبر مفهوم الإدارة الإلكترونية حديثا، وقد اجتهد الفقه الإداري في إثراء هذا المفهوم بعدد التعريفات أهمها: **التعريف الأول:** الإدارة الإلكترونية هي استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة، أو التنظيم أو الإجراءات والتجارة أو الإعلان¹.

التعريف الثاني: الإدارة الإلكترونية هي تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة ويصبح جمهور من المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى مفهومها هدف التمييز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات وتعزيز دوره في المشاركة والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال افضل بين المواطن والدولة².

¹ محمد محمود الطعمانية طارق شريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2004 ص 10، 11.

² سعيد بن معلا العامري: المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2003، ص 15.

ويراها البعض عبارة عن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وخاصة شبكة الأنترنت في جميع العمليات الإدارية الخاصة بالمنشآت الحكومية¹.

و قد حاولت هذه التعريفات التقرب من مفهوم الإدارة الإلكترونية لكن يبقى تعريف بعض المختصين في الإدارة الإلكترونية من افضل التعريفات لتمييزه بالشمولية والدقة، حيث يعتبر الإدارة الإلكترونية عبارة عن مشروعاً عملاقاً يعيد خلق الإدارة التقليدية من جديد، باتباع وسائل مبتكرة لإدارة الأعمال عن طريق استخدام تقنيات وتسخيرها لتنفيذ الإجراءات بجودة عالية، وتحويلها إلى إدارة أكثر عملية، باعتبار الإدارة الإلكترونية مجموعة من الخدمات الإلكترونية المتكاملة والمتراصة التي توفر الخدمة للمواطن باختلاف فئاتهم، وأنواعهم، عن طريق بناء مجتمع واقتصاد معلوماتي². نستنتج مما سبق ذكره من تعريفات ما يلي:

-إن الإدارة الإلكترونية مشروعاً وهذا يوقفنا عند نقطة مهمة وهو أن الانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية تستدعي توفير إمكانيات ضخمة وتسخير وسائل ليس فقط من الناحية النظرية بل من الناحية العملية. أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة لتسهيل العمل وإنجازه على اعتبار أنه تحول جذري يخدم الوظيفة العامة، ويحسن الخدمة العمومية للمواطنين.

1-1. أساسيات الإدارة الإلكترونية:

فيه سأطرق إلى الأسباب التي أدت إلى ظهور الإدارة الإلكترونية، ودورها في الرقي بالخدمة العمومية.

1-1-1. ظهور الإدارة الإلكترونية:

إن المتغيرات التي تعيشها المجتمعات في جميع النواحي (أهمها تزايد احتياجات المواطنين) وبعد أن اظهر الواقع عدم قدرة الإدارة التقليدية على إنجاز الأعمال، مما يستوجب التحول نحو إدارة جديدة قادرة على تحقيق الاستمرارية وتلبية متطلبات المواطنين على المستوى المحلي، ومواكبة التطور والتغير في جميع الأصعدة³.

لهذا ادركت الإدارة الجزائرية أنه لا مناص من تطوير الخدمة العمومية على جميع المستويات، وذلك بوضع خطوة نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية رغم عدم وجود معطيات وأرضية تنفيذها بالمعنى الصحيح.

و يرى بعض المختصين أن ظهور الإدارة الرقمية لم يكون صدفة، بل جاء بعد التطور النوعي السريع للتجارة الإلكترونية، والأعمال الإلكترونية، وانتشار شبكة الأنترنت⁴، وقد كانت العديد من الدول سباقة إلى إدخال التكنولوجيا إلى إدارتها وهي:

- الدول الإسكندنافية وذلك من خلال مشروع القرى الإلكترونية، وذلك لتقديم خدمات ضرورية للمواطنين (المناطق النائية).

¹ عمر موسى جعفر القريشي، اثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى بسنة 2015، ص 38.

² إيهاب عيسى وطارق عامر، الحكومة الإلكترونية (مفهومها، مبادئها، متطلباتها)، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، الطبعة الأولى 2017 ص 16.

³ نبيل حليلو، شوقي مريباط، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين خدمات البلدية في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من مواطنين بلديات الوادي، مجلة علوم الانسان والمجتمع المجلد 07 / العدد 28، 2018، ص 161.

⁴ ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة 2005، ص 33.

- في أمريكا عند انطلاق الحملة الانتخابية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون، ثم تلتها دول كثيرة كالنمسا، إيطاليا، كندا، هولندا، والهدف واحد هو عصنة الإدارة وتحسين الخدمة العمومية، وخلق بيئة عمل تظهر فيها المهارات والكفاءات في الأداء، وسرعة، ودقة، في استخدام التكنولوجيا الحديثة وحسن تنفيذها.
- فيما يتعلق بالدول العربية فقد تبين الدراسات أن هناك بداية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية بصورة جزئية كمصر، والسعودية، اليمن، الأردن، المغرب، تونس، عمان... الخ.
- إن ظهور الإدارة الإلكترونية هو التطور النوعي لتقنيات الاتصال الحديثة، وحاجة الإدارة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في علاقاتها مع المواطن وبين المؤسسات العمومية فيما بينها، وربط الإدارات العامة والوزارات عبر آليات التكنولوجيا.

و بالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطورها¹.

1-1-2. دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الإدارة العمومية:

- تلعب الإدارة الإلكترونية دورا كبيرا وعلى نطاق واسع على مستوى الإدارة المحلية، خصوصا إلى عصنة الهياكل لتحسين الخدمة العمومية للمواطنين وتقديمها بطريقة سريعة وشفافة.
- تهدف الإدارة الإلكترونية إلى الرقي بالإدارة المحلية، والخروج بها من الأسلوب التقليدي، وبطريقة حاسمة إلى الخدمة العامة الإلكترونية.
- للإدارة الإلكترونية أهمية كبيرة، حيث أنها تقضي على التعقيدات التي تجانب الإدارة التقليدية، فكل الدول تطمح إلى تطبيقها في كل الميادين، ومنها الجزائر لما يترتب عنها من مزايا وآفاق تنعكس على الجميع.
- تتأثر الإدارة المحلية بهذا النمط الجديد، والمتمثل في ثورة المعلومات والاتصالات وأداء الخدمات العمومية بكل إتقان وثقة، مما قد يجنبنا عديد المشاكل، ولا طالما تخطط فيها المواطن وأرهقته كالتعقيدات الإدارية التي تعوق تنفيذ العمل الإداري، إلى جانب ذلك فالإدارة الإلكترونية خطوة نحو التقليل من النفقات التي أتعبت الدولة (هدر المال العام)، يفترض أن تنفق في ميادين حيوية يستفيد منها المواطنون.
- إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يخلق نوع من الشفافية والتنظيم في أداء خدمة عجزت عنها الإدارة التقليدية.
- و يحقق النضج الإداري، ويوفر المعلومات، وهذا بطبيعة الحال قد يزيل ذلك الحاجز الموضوع بين الإدارة والمواطن (محاولة التقريب بين المواطن والإدارة).

1-2. حتمية الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

- إن إقحام الإدارة الإلكترونية في الجزائر وبصورة سريعة دون دراسة للأرضية والإمكانات المالية والبشرية والأولويات قد يخلق العديد من المشاكل، لهذا سأتناول في هذا المحور كيفية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ولا يتأتى هذا الجانب إلا اذا تطرقت إلى الإدارتين، والمراحل التي مرت بها الجزائر.

¹ ياسين سعد غالب، مرجع سابق ص 238، 241.

1-2-1. الإدارة التقليدية:

مرت الجزائر بعد الاستقلال بمشاكل كثيرة انعكست كلها على حياة المواطن، وبدأت تظهر أبعادها الخطيرة أهمها البيروقراطية، والفساد في الأجهزة الإدارية على مختلف المستويات، وكان أخطرها الركود في إنجاز الخدمة العمومية، وافتقارها إلى الشفافية والإتقان، والأهم من ذلك عدم استجابتها لتطلعات واحتياجات المواطنين، لهذا كان لا بد من إصلاح إداري كبير وتكييفه بما يتماشى مع التغيرات العالمية، وتحضير آليات الانتقال للمجال التكنولوجي القائم على الجودة، والإتقان، فالجزائر مازالت تتخلف عن مواكبة التطورات التكنولوجية، فما هو السبب الحقيقي الرئيسي الذي أدى إلى هذا التحول ؟

بالرجوع إلى المراحل السابقة الذكر نجد أن تدمير المواطن من سوء أداء الإدارة العمومية لوظيفتها، وتعتنت ومحاولة عرقلة العمل بسبب كثافة الأعمال والإجهاد الذي يصيب الموظفين العموميين نتيجة إدارة تقليدية تعتمد على الأعمال الورقية في تعاملها .

- الإدارة التقليدية أرهقت المواطنين من التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، وخلقت نوع من الحساسية بين المواطن والإدارة مما نتج عنه كثرة الشكاوى والتذمر .

- الإدارة التقليدية أضرت بميزانية الدولة، وزادت من نفقاتها على أمور سلباتها أكثر من إيجابياتها .

- الإدارة التقليدية استهلاك سلبي للوقت¹ .

1-2-2. الإدارة الإلكترونية:

إن الإدارة الإلكترونية لها خصوصيات وتنظيم دقيق يجب أن تلتزم به الإدارة العمومية، وإلا يكون مصيرها الفشل، فالتحول يجب أن يكون شاملا ابتداء من التشريعات، والأساليب، والإجراءات، والهيكل، كما يجب توفير إمكانيات بشرية مؤهلة ومالية لتمكين الإدارة العمومية من تطبيق هذه التكنولوجيا الحديثة، لهذا سأتناول هذا الجانب موضحة مدى خصوصية الإدارة الإلكترونية ومتطلباتها حتى تؤدي غرضها ولا تبقى مجرد مشروع .

لقد حاولت الإدارة العمومية في الجزائر وضع الإدارة الإلكترونية حيز التطبيق ومطابقتها مع الواقع من خلال ما يلي²:

- إن تطبيق إدارة إلكترونية لا يكون بصورة عشوائية، بل يستوجب توفير أرضية ملائمة لها، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير استراتيجية تبدأ بالتخطيط من الإدارة المركزية (الإدارة العليا) ، ومراقبة عملية تنفيذ الإدارة الإلكترونية على مختلف المستويات، وتوفير لها كل الإمكانيات اللازمة لذلك من أموال وقدرات بشرية مؤهلة لذلك قادرة على صيانة هذه الهياكل المتطورة التي تتطلب المتابعة المستمرة .

¹ مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص لمؤتمر الكلية 2013، ص 444

² سعيد بن معلا، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير غير منشورة،

أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2003 ص 18

- يستوجب تطبيق الإدارة الإلكترونية المرور على مراحل متعددة ومتدرجة، وبصورة واضحة، وبمبسطة من خلال توفير كل المعلومات اللازمة لذلك لكل الهيئات الإدارية وتوحيدها، حتى لا يكون ازدواج في الإجراءات وتعارض فيخلق بذلك مشاكل بين الهيئات .

- الإدارة الإلكترونية عبارة عن مشروع صعب تطبيقه على الواقع اذا لم يوضع له اطار قانوني محكم يبين طريقة التحول وقد اعتمدت غالبية الدول المتطورة في تشريعاتها على التطرق إلى حق المواطن في الحصول على الخدمات من الإدارة العمومية بوسائل معلوماتية متطورة في كل القطاعات والاعتماد على شبكة الأنترنت للوصول إلى تحول ناجح إضافة إلى ذلك تتطلب توعية المواطن بأهمية وفائدة الإدارة الإلكترونية ومزاياها التي توفرها (الدقة، الوضوح في العمل الإداري الذي يخص الإدارة في ذاتها أو بين الإدارة والمواطن، عملية الحفظ والتوثيق الإلكتروني) وبمعنى اصح مشاركة جميع الأطراف المستفيدة من المشروع أهمها المواطن والموظفين¹.

3-1. معوقات الانتقال للإدارة الإلكترونية في الجزائر:

- كثيرة هي المشاكل التي تقف في طريق تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر وسأتطرق لها لأهميتها:
- لم تضع الجزائر لهذا المشروع أرضية تسمح بالتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية بحيث يفترض أن تمر هذه التكنولوجيا بمراحل وليس مرة واحدة .
 - لا يوجد تخطيط متوازي بين الإدارة العليا والمستويات الأخرى .
 - انعدام الرقابة والمتابعة في التنفيذ والتقييم .
 - تتطلب الإدارة الإلكترونية طاقم بشري متخصص ومؤهل ومدرب لهذا الغرض .
 - يظهر جليا أن الدولة الجزائرية من الناحية العملية عاجزة عن تنظيم وإدراج الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية .
 - سيطرة المفاهيم التقليدية على طريقة العمل .
 - قلة الموارد المالية وبالمقابل ارتفاع التكاليف التي تستوجبها الإدارة الإلكترونية (شبكات الاتصال) وصيانتها بصورة دورية .
 - تعاني الإدارة الجزائرية من إيجاد بديل للوثائق التقليدية .
 - الإدارة الإلكترونية واقع لم يتعد الجانب النظري بنسبة كبيرة، وبقي هذا المشروع ينتظر التفعيل في الإدارات العمومية، ووضع اطار قانوني يحمي الإدارة من الاختراق الذي قد تتعرض له، ويعتبر هذا الاختراق من اهم المخاوف التي تعاني منه الإدارة، والسبيل لحماية الإدارة من هذا النوع من الجرائم الإلكترونية هو وضع تشريعات تجرم ذلك وتنظمها².

¹ عادل غزال الجزائري، مشاريع الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، مشروع الجزائر الحكومة الإلكترونية 2013 نموذجاً، العدد 34، مارس 2014

² كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم لمعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية ص44/45

1-4. خطورة سوء استخدام الإدارة الإلكترونية¹:

من الخطأ الاعتقاد بأن استخدام الإدارة الإلكترونية سيحل كامل المشاكل التي تتخبط فيها الإدارة، ويشعر المواطن بالارتياح، بسبب تحسين الخدمة العمومية له، لكن في حقيقة الأمر فإن تطبيقها سوف تجانبه كثير من المخاطر، وهذا هو الأثر السلبي الذي يترتب على سوء استعمال الإدارة الإلكترونية التي تتطلب الحيلة، والدقة، والمتابعة المستمرة لتأمين استمرار الخدمات للمواطنين، وهذه الأخطار هي:

- يصبح أرشيف الإدارة إلكترونيًا، وهذا قد يكون عرضة للتجسس على وثائق الإدارة، ويمكن بخطاء من الموظف تضيع كل المعلومات، فمن الصعب على دولة في طريقها نحو النمو إدخال الإدارة الإلكترونية، وهي لا تمتلك مؤهلات كبيرة، وتجربة أن لا تخطأ (توفير حماية أمنية).
- تعتمد الإدارة الجزائرية عند إعمال هذه التكنولوجيا على إطارات أجنبية في البداية، وتبقى مدة طويلة تابعة للدول المتطورة في مجال التكنولوجيا (التبعية).
- من الصعب تقبل الإدارة الإلكترونية من طرف المواطنين، وخصوصا الموظفين لاعتقادهم بأنه قد يستغنى عنهم، واستبدال عملهم بالحاسوب بدل عنهم (البطالة وعدم تقبل المجتمع المدني لهذا التطور الذي لم يجلب له سوى المتاعب).

و في الأخير فان هذه المخاوف يمكن إزالتها بتغيير هذه الأفكار الخاطئة .

2. نجاعة الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

في هذا المحور سأتناول الكيفية التي قد تعتمدها الإدارة المحلية الجزائرية في عصرنة نظمها الإدارية لأن هذا هو الأساس لبداية سليمة (إدخال تقنية المعلومات والاتصال في الوظائف الإدارية) لتحسين الأداء الإداري المطلوب، ثم التطرق إلى المعايير الأساسية لنجاح الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

1-2. تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الوظائف الإدارية:

1-1-2. تطبيق الإدارة الإلكترونية في القرار الإداري:

يقصد بها الكيفية التي يجب أن يصدر بها القرار، وهي الاعتماد على الطريقة الإلكترونية لضمان البقاء، والاستمرار، وصلاحياته أن يكون محلا للطعن بالإلغاء (إلغاء القرار الإداري الإلكتروني²).
و يعرف القرار الإداري الإلكتروني بأنه إفصاح السلطة الإدارية العامة عن إرادتها المنفردة الملزمة لما لها من سلطة بمقتضى القوانين، والأنظمة النافذة عبر الوسائل الإلكترونية، قصد ترتيب آثار قانونية متى كان ذلك ممكن أو جائزا قانونيا³.

ما نلاحظه من خلال هذا التعريف أن الإدارة الحديثة تعتمد القرار الإلكتروني لمزاياه (الشفافية والدقة)، مما يترتب عليه السرعة في التنفيذ دون أخطاء.

¹ مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا 2011 ص100.

² عقي امال، الخدمات الإلكترونية وترقية الإدارة المحلية، أطروحة الدكتوراه، تخصص إدارة محلية السنة الجامعية 2020-2021 ص129.

³ عقي امال، المرجع السابق ص131.

2-1-2. تطبيق الإدارة الإلكترونية في التخطيط والتنظيم:

الوظيفة الثانية التي تحتاج إلى الإدارة الإلكترونية هي التخطيط، فالولوج إلى التخطيط الإلكتروني من شأنه الوصول إلى إدارة متكاملة ومتطورة تتنبأ بالمستجدات وكل المتغيرات التي قد تطرأ وتعيق العمل الإداري، فمن خلال التخطيط الإلكتروني والتنظيم الدقيق ستحقق الإدارة غرضها وهدفها، وهو تحسين الخدمة للمواطن من خلال وضع رؤية مسبقا، مما يؤدي إلى التجانس بين الإدارة العليا والمستويات الأخرى، وهذا هو أساس النجاح.

و مما لا شك فيه أن الجزائر تدرك جيدا أن أسباب وجود إدارة إلكترونية متميزة هو تنظيم دقيق مرن يتم من خلاله العمل، وينعكس كله على مردود الإدارة.¹

2-1-3. تطبيق الإدارة الإلكترونية في الرقابة والتوجيه:

التوجيه كوظيفة إدارية تكمن في إصدار الأوامر لإرشاد المرؤوسين عن كيفية القيام بعملهم والالتزام بالشروط التي تفرضها بيئة العمل، وأن تكون الأوامر والإرشادات واضحة وصريحة، وتحدد الهدف بشكل مباشر.²

و تعد عملية أساسها تشجيع المرؤوسين على العمل بكفاءة وفاعلية على كل من المدى القريب والبعيد.³ و تبدو أهمية الإدارة الإلكترونية في التوجيه من خلال السرعة في إعطاء كل المعلومات للعاملين لإنجاز العمل بكل إتقان (اتصال مستمر بين الرؤساء والمرؤوسين)، وهذا تقريبا تفتقر إليه الإدارة التقليدية.

أما الرقابة فهي عملية تستهدف الكشف عن الانحراف الإداري، أي ما كان موقعه ونوعه بما يكفل سير الإدارة بصورة فعالة ومجدية.⁴

إن القيام بوظيفة الرقابة ليس أمرا سهلا لصعوبة التحقق من التطابق والتوافق بين ما اذا كان التخطيط ملائم مع التنفيذ، لهذا فان استخدام التكنولوجيا في عملية الرقابة من شأنه أن يكشف الانحرافات بسرعة، وتصحح عكس الإدارة التقليدية التي كانت الأخطاء والانحرافات تحدث ولا تكتشف إلا بعد فوات الأوان، لهذا فان الرقابة الإلكترونية ضرورية في عمل الإدارة ومتابعته (فحص دقيق في وقت قصير، رقابة مستمرة وفعالة، تحديد المسؤولية في العمل) وهذا تقريبا تفتقر إليه الإدارة التقليدية.

2-2. المعايير الأساسية لنجاح الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

حاولت الجزائر بكل إمكانياتها إحداث تغييرا كبيرا في منظومتها الإدارية، حيث أصبح هذا امر لازما خصوصا على مستوى الإدارة المحلية بعد أن عانت الكثير من المشاكل والعراقيل على مستوى أجهزتها الإدارية من تدني مستوى الخدمة العمومية، وتعطل العمل، الأمر الذي ارهق المواطنين، وخلق فجوة كبيرة بين الإدارة والمواطن، لهذا حاولت الجزائر وضع استراتيجية لتفعيل مشروع الإدارة الإلكترونية، ويكون ذلك باستغلال وتوظيف تكنولوجيا المعلومات وإدخالها في أعمالها الإدارية لمحاولة عصرنه الإدارة المحلية.

¹ بغول زهير، الإدارة والمفهوم والوظائف، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية جامعة منتوري، قسنطينة، نوفمبر 2011، ص18.

² بغول زهير، المرجع السابق، ص84.

³ أغادير سالم العيدير، مقدمة في الإدارة / جامعة ام القرى ص56.

⁴ كمال العالي، الإدارة العامة، مطبعة الدوايدي، دمشق 1979 ص311.

لقد أصبح هذا التغيير امر واقع، كما ذكرت سابقا تفرضه الظروف التي تمر بها الجزائر في كل الميادين، وكانت اول هذه البوادر الخاصة بالتحول إلى الإدارة الإلكترونية والذي غرضه حسن أداء الإدارة بتوفير وسائل تكنولوجيا حديثة باتباع خطة تحول دقيقة، وإجراءات وآليات تنظيمية لنجاحها .

2-2-1. عوامل نجاح الإدارة الإلكترونية: (تطبيق الخدمة الإلكترونية في الإدارة المحلية)

إن أول خطوة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العمومية المحلية الجزائرية التي تتخبط في البيروقراطية والفساد الإداري، وعرقلة العمل الإداري والمحسوبية¹، والرشوة، تنطلق في الأساس في تغيير عديد المفاهيم الخاطئة التي تكونت منها الإدارة التقليدية، والتي يجب أن تزول ولا يبقى هذا التغيير مجرد مشروع، لهذا في اعتقادي أن التطوير يبدأ بتدريب الطاقم الإداري، وتكوينه لاستيعاب هذه التكنولوجيا، ابتداءً من القيادات الإدارية إلى ادنى موظف، ويتأتى ذلك بوضع اطار قانوني جديد، والخروج من التسيير الإداري القديم، بحيث يكون هذا التغيير يتماشى مع التنظيمات الجديدة وأهمها:

- تدريب مكثف للطواقم الإدارية كلها على التكنولوجيا الحديثة (إنشاء معاهد متخصصة) .
- فمن غير المعقول إقحام الموظفين في أعمال تعتمد على الرقمنة وهم يجهلون طريقة العمل بها (دون تكوين وتهيئة وتغيير للمفاهيم) .
- تدريب اهم عناصر في الإدارة وهم القيادات الإدارية على ذلك ، لانهم عنصر فعال في الإدارة والمحرك الرئيسي للعمل الإداري (تأثير في نشاطات الجماعة لإعداد الهدف وتحقيقه²) .
- و تظهر قدرة القائد على التأثير على الجماعة وتوجيههم وإرشادهم لنيل تعاونهم وتحفيزهم للعمل بأعلى درجة من الكفاءة من اجل تحقيق الأهداف المرسومة³، وللوقوف على النمط القيادي المفروض اعتماده لتحقيق الأهداف بعد اعتماد الإدارة الإلكترونية على القائد الإداري يركز على الموظفين، وخلق خطة مناسبة لطريقة إعداد الكوادر المختصة .
- من كل ما تم الإشارة إليه، فان عملية الإصلاح الإداري على المستوى المحلي للإدارة الجزائرية لم تحقق ما كان منتظر لغياب المعايير الأساسية لنجاح الإدارة الإلكترونية، وهذا الأمر الذي أدى إلى تشويش وفقدان ثقة المواطنين من الإدارة. و من الناحية النظرية لم يتم بالمعنى الصحيح وضع تخطيط كافي وشامل يستوعب تفعيل الإدارة الإلكترونية .
- اما الناحية العملية فان عصرنة الإدارة المحلية مازال مجرد مشروع لم تكتمل مقاوماته بسبب عدم توفر وسائل ممارسته، وفي مقدمتها البشرية والمالية .

2-2-2. دور الإدارة الإلكترونية في تطوير المرافق العامة:

ان الإدارة الإلكترونية وجدت من اجل تحسين الخدمة العمومية للمواطن، وفي كل القطاعات، ولهذا فان إدخال التكنولوجيا في تسيير المرافق العامة من شأنه الرقي بالخدمة العمومية من خلال تحقيق الجودة في العمل، والمرونة، وتلبية احتياجاتهم .

¹ عقي امال، المرجع السابق، ص205.

² ناصر محمد العديلي، السلوك الإنساني والتنظيمي، منظور كلي مقارن، معهد الإدارة العامة، الرياض 1995، ص323.

³ داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية واثرها على النظام القانوني للمرفق العام واعمال موظفيها، شركة الجلال للطباعة الإسكندرية 2007 ص126/127.

فالإدارة الإلكترونية ساهمت في دوام سير المرافق العامة بانتظام، واستمرار هذه الآليات التي اعتمدتها الإدارة يفترض أن تكون هي سر نجاح العمل الإداري، حيث أصبح الموظف داخل منزله، ومن غير أوقات العمل الرسمية يؤدي خدمة للجمهور، وذلك عن طريق البريد الإلكتروني، إضافة إلى الراحة والطمأنينة التي قد يشعر بها المنتفعين لسهولة الإجراءات والحصول على المعلومات، وعن كيفية انجاز معاملة لدى المرفق العام¹.

لقد لعبت الإدارة الإلكترونية دورا كبيرا في عصرنة المرفق العام، وسمحت التكنولوجيا بتغيير النمط التقليدي لتسيير الإدارة والخروج منه، وتجلى ذلك في أن المرفق العام يخضع لكل المتغيرات المستجدة لأجل خدمة المنتفعين معتمدا في ذلك كل وسائل التكنولوجيا الحديثة، والتطورات العلمية في سبيل تحقيق ذلك الغرض والمتمثل في الخدمة العمومية الإلكترونية، هذا المصطلح الحديث الذي تتبناه الإدارة المحلية الجزائرية وتحاول تفعيله فالمقصود به هو قدرة الأجهزة العمومية على تبادل المعلومات فيما بينها من جهة، وتقديم الخدمات للمواطنين والقطاع العام من جهة أخرى وذلك بسرعة وتكلفة منخفضة عبر شبكات الأنترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة في أي وقت وأي مكان².

مما سبق الإشارة إليه نستنتج ما يلي:

- الخدمة العمومية الإلكترونية هي الشريان الذي يعتمد عليه المرفق في إنجاز العمل بكفاءة وإتقان وسرعة فائقة وتنعقد في الإدارة التقليدية هذه المميزات.

- الخدمة العمومية الإلكترونية تخرج المواطن من التذمر والإحباط الذي كان ينتابه كلما أراد خدمة عمومية من المرفق العام بسبب العراقيل، الأخطاء، البطء، البيروقراطية إلى الجودة والمرونة لأن الخدمات تؤدي بواسطة الشبكة.

- لتكون للخدمة العمومية الإلكترونية فاعلية في الواقع ولا تبقى حبيسة (الجانب النظري فقط) يجب أن تعمم دون تفرقة على مستوى كل الإدارات العمومية ليستفيد منها كل المواطنين فتكون المساواة في الإجراءات والتطبيق لتصبح أداة لتنمية وتطور كل المجتمع ولصالحه، فتقدم له الحلول السريعة لمشاكله (تكوين قاعدة معلوماتية موحدة في كل الإدارات حتى لا يحدث التناقض في أداء الخدمة بين إدارة وأخرى).

- بما أن المرافق العامة وجدت من أجل تحقيق النفع العام، وهذا عنصر أساسي لوجودها فإن فكرة النفع العام تتغير بتغير المجتمع والأزمنة ولكي تواكب الدولة متطلبات المجتمع المتجددة يلزم إدخال الإدارة الإلكترونية لتتمكن الإدارة العمومية من تلبية كل احتياجات المواطنين الكثيرة، وحتى لا يبقى المرفق العام عاجز عن تلبية حاجات الأفراد فالإدارة الإلكترونية تمتلك مميزات تعجز الإدارة التقليدية عن تحقيقها، وبعبارة أخرى فإن فكرة النفع العام تتغير بتغير المجتمع وتبقى عنصر من عناصر المرفق العام³ لا تنقطع تستمر بصورة منتظمة وتكون أكثر فاعلية إذا استعملت التكنولوجيا فيها فالإدارة الإلكترونية تضمن تحقيق النفع العام، ودوام سير المرافق العامة بانتظام واطراد وفاعلية.

¹ حسين حرين، السلوك التنظيمي، سلوك الافراد في المنظمات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 260.

² أمال عقي، المرجع السابق، ص 118.

³ جبار جميلة، دروس في القانون الإداري، منشورات كليك الطبعة الأولى 2014، ص 164.

2-3. اثر الإدارة الإلكترونية في التصدي للفساد الإداري:

إن أول عقبة أضرت بالإدارة العامة وسير عملها تراكمات الفساد الذي فتك بها، وأصبحت تتخبط فيه منذ الاستقلال إلى يومنا، هذا مما اثر على جميع القطاعات العمومية فالفساد نقيض الصلاح، وهو التلف والعطب والحاق الضرر بالآخرين، وأحيانا أخرى يراد به تدهور التكامل والفضيلة، مبادئ، الأخلاق، والرشوة¹. يعرف بأنه استخدام الوظيفة العامة للحصول على كسب خاص، أو سوء استخدام المنصب لغايات شخصية أو إساءة استخدام الأدوار تقصيد الوظائف العامة، أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة². و يعرفه البنك بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، عندما يقوم موظف بقبول رشوة، أو ابتزاز لتسهيل عقد، أو اجراء منافسة عامة، هذا السلوك يتم بطرق غير مشروعة وضد ما تفرضه القوانين، وبعبارة أخرى فإن الفساد الإداري يتعارض كلية مع المصلحة العامة التي تسعى الإدارة العامة لتحقيقها، وهذا ما أدى إلى تعفن الجهاز الإداري على كل المستويات بسبب اشتراك أكثر من طرف في هذا الفساد والقيام به بكل سرية.

- مراحل تطور الفساد:

لم يكن الفساد بهذا الحجم الكبير الذي أصاب مختلف الإدارات وبهذه الصورة، حيث كان يأخذ صورة ممارسات سلوكية تسمى الجوانب التنظيمية، بعبارة أخرى يأخذ الفساد معنى الانحراف عن المطلوب في المؤسسات العامة حسب الظروف والمعطيات التي يمر بها المجتمع³، وهذا ما حدث في الجزائر حيث كثر الفساد في الإدارة العامة (انتشر وتطورت أساليبه بسبب تنوع الخدمات وكثرة الاستثمارات)، وباعتبار الجزائر دولة نامية فقد سعت إلى الاحتكاك مع الدول المتقدمة، وجلب التكنولوجيا مما يفتح المجال لانتشار الفساد الإداري عن طريق هدر المال العام في صورة استيراد بحجة تطوير التنمية ترتب عليه اختلاسات وإسراف موارد الدولة داخل المؤسسات العامة الصناعية، بسبب نقص في وجود آليات قانونية تصدى لهذه الآفة، مما سمح بارتكاب هذا النوع من الجرائم.

إن الفساد الإداري ممارسة مشبوهة، وغير مشروعة تشمل كل الميادين⁴ مست الإدارة الجزائرية أخطرها الانحرافات المالية والسلوكية التي تخص الموظف (سوء استعمال السلطة، استغلال النفوذ لقضاء مصالح خاصة)، وذلك على كامل الأجهزة الحكومية دون استثناء انعكس كله في وجود خلل في تسيير المرافق العامة، وتسبب في وضع من الصعب إزالته افتقر للشفافية والمساواة، وترتب عنه فقدان الثقة بين المواطن والإدارة، فكل هذه المعطيات كانت كفيلة بان تستفيق الدولة الجزائرية لهذا الأمر الخطير، وتتدخل بكل إمكانياتها لعصنة الإدارة، والحد من الفساد الإداري الذي استفحل في كل القطاعات، وأصاب الجهاز الإداري بانحرافات حالت دون السماح للإدارة العامة بالقيام بدورها الأساسي وهو التنمية المحلية وخدمة المواطن في كل المجالات.

فالإدارة الإلكترونية بكل ما تحمله من مزايا اذا طبقت بطريقة صحيحة قد تحد من ظاهرة الفساد التي تفتشت في الإدارة الجزائرية، وأجهزتها وأخذت هذه الظاهرة عديد الوسائل والأساليب من المستحيل للإدارة التقليدية مكافحتها،

¹ حسين المحمدي بواوي، الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة 2008 ص13.

² أحمد مصطفى محمد معبد، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، طبعة 2012 ص03.

³ عز الدين بن تركي ومنصف شرقي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، يوم 06 / 07 / 2012، ص04.

⁴ حاحا عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه السنة الجامعية 2012 / 2013 ص40.

لضعفها وسوء التنظيم وعدم تحديد المسؤوليات، وعجز الرقابة، وضعفها، والعراقيل والقيود التي تتبعها، مما ترتب عنه بطء في إنجاز المعاملات دون مساءلة ومحاسبة، إلى جانب ظهور أشكال مختلفة من الفساد الإداري في الأجهزة الإدارية وعلى مختلف المستويات¹.

و بعبارة أخرى فإن الجهاز الإداري سيكون أول المتضررين من الفساد، وهذا ما حدث في الإدارة العامة الجزائرية حيث نتج هضم لحقوق المواطنين، وانعدام الشفافية، وفقدان الثقة، والتراخي في العمل، دون تحمل المسؤولية، مما نتج عنه ضعف داخل المؤسسات العامة.

و الحل لكل هذه المشاكل هو الولوج إلى إدارة إلكترونية تساعد على تقييم دوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية للوقاية من الفساد الإداري، ومكافحته داخل المؤسسة الإدارية، والمتابعة لكل النشاطات بسرعة وفعالية ميدانيا على أساس التقارير المدعمة بإحصائيات لها علاقة بالوقاية من الفساد ومكافحته التي ترد إليها من القطاعات.

ان الهيئات الخاصة لمكافحة الفساد الإداري تستعين بالتكنولوجيا الحديثة للكشف عن الفساد الإداري والمتورطين فيه، وهذا ينعدم في الإدارة التقليدية

ما نستشفه مما سبق ذكره، أن الإدارة الإلكترونية ساهمت كثيرا في الكشف عن الفساد الإداري، وتجريم أفعاله وإعادة صياغة الجرائم الإدارية التقليدية، واستحداث جرائم جديدة، ويمكن القول في الأخير أن الإدارة العمومية لا يمكن أن تنجح في عملية التغيير إلا اذا اعتمدت على أساسيات القيادة للتغيير واتبعت الخطوات الواجب اتباعها لتحقيق الإدارة المعاصرة.

2-3. تقييم مشروع الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

سعت الجزائر إلى إنجاح هذا المشروع بكل ما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية على اعتبار أنه هو أساس رقي الإدارة العامة بصفة عامة، والإدارة المحلية بصفة خاصة، وقد حاولت الجزائر ربط كل المؤسسات التابعة للجماعات المحلية والقطاعات الوزارية التي لها علاقة بالمجتمع المدني بشبكة وطنية للتواصل بواسطة تقنية الرقمنة²، من أجل تحسين الخدمة العمومية، وتوفير الراحة والطمأنينة للمواطن الذي افتقدها، حيث أصبحت الإدارة العمومية في نظره هي بؤرة للفساد الإداري (المحسوبية والرشوة)، والواقع أن تنفيذ هذا المشروع اصطدم بوجود أرضية مغايرة لتنفيذه وكانت النتيجة فشل هذا المشروع، وإذا اردنا تقييمه من الناحية النظرية والعملية نجد أن الأسباب متعددة وكثيرة التي منعت تطبيقه ليكون مصيره الفشل:

- ان خطوات الإصلاح التي اتبعتها في تنفيذ هذا المشروع لم تكون ملائمة للنتيجة المراد الحصول عليها.
- عند تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر كان التركيز على الإدارة العليا فقط متجاهلين أهمية الإدارة المحلية ودورها في حياة المواطن.

¹ محمد الصبري، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع الطبعة 1، 2008، ص 77.

² عقبي أمال، مرجع سابق، ص 153.

- الاعتقاد الخاطئ لمسيرى الإدارة العامة بان الإدارة الإلكترونية مهمتها هي تحسين الخدمة العمومية فقط متناسيا أن التغير يشمل الإدارة وموظفيها دون استثناء، فتحقيق تلك الخدمة يوجب إصلاح جذري للجهاز الإداري والعاملين فيه .
 - عدم وجود تكامل وتوافق بين الإدارات وأحيانا يشمل الاختلاف في الإدارة نفسها، وبعبارة أخرى لا يوجد تفصيل للأنظمة المعلوماتية (غير واضح) .
 - عدم وجود تنظيم إداري يتماشى مع الإدارة الإلكترونية .
 - عدم إصدار أحكام قانونية تتطابق مع هذه التكنولوجيا، حيث بقيت الإدارة في الجزائر حبيسة التشريعات القديمة دون تعديل أو تحديث لما تتطلبه الإدارة الإلكترونية .
 - لا توجد حماية وضمانات كافية للمعلومات في الإدارة الإلكترونية .
 - افتقار الإدارة الجزائرية لإطارات متخصصة لصيانة هذه الوسائل الحديثة، مما خلق خلل في عديد المؤسسات العمومية .
- و في الأخير أن الإصلاحات يجب أن تعبر عن النظام الإداري القائم وتحاول إصلاحه وفقا للأوضاع السائدة، بحيث تكون إصلاحات شاملة تلي من خلالها المطالب الأساسية للمجتمع وتحسين ظروفهم المعيشية بعد التطور التكنولوجي، وما طرحه من وسائل حديثة تعالج فكرة الإصلاح وتسانده¹ .
- و أن كثير من الوظائف الإدارية يمكن اختصارها بعد وضعها في اطر جديدة شاملة (تطوير الاتصال المؤسسي من خلال تفعيل البريد الإلكتروني)

خاتمة:

ان تطور الإدارة المحلية في وقتنا الحالي اصبح واقعا تسعى لتحقيقه الجزائر من خلال اختيار الأسلوب الأمثل في التنظيم الإداري لما يتلاءم مع إمكانياتها فالإصلاح الإداري قد يقضي على كل الاختلالات التي قد تصيب الإدارة، ويحقق التنمية المحلية المنشودة وتطلعات المواطن الذي ينتظر تحقيقها من الإدارة، أهمها تحسين الخدمة العمومية والتي بسبب فشل تطبيقها فقدت الثقة بين الإدارة والمواطن وخلقت فجوة كبيرة من الصعب إزالتها إلى جانب وجود تناقض بين إرادة المشرع في تفعيل الإدارة العمومية، والواقع المعاش الذي يرفض الإدارة الإلكترونية، وبالأصح يجد صعوبة في ذلك بسبب ضعف التأطير البشري للعمل بهذه التكنولوجيا انعكس سلبا، وظهرت نتائجه في فشل مشروع الإدارة الإلكترونية (عدم الاعتماد على الكفاءات المؤهلة لذلك)، وبعبارة أخرى أن المشكل الذي يقف حاجز في تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المحلية هو جهل الموظفين في كل الإدارات لكيفية الاستمرار في تطبيق التكنولوجيا والاستفادة منها في مجال الإصلاح الإداري .

¹ عبد القادر كاس، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الجزائر، مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008 ص62.

لهذا بادرت الإدارة الجزائرية إلى إدخال تقنية الإدارة الإلكترونية بعد معالجة الثغرات التي تقف أمام تطبيقها بصورة صحيحة على اعتبار انه مشروع العصر، رغم ما يجانبه من مخاوف، وفي اعتقادي أن أهم الحلول التي يجب على الإدارة المحلية إعادة النظر فيها هي:

- التنسيق والانسجام بين الجانب النظري والتطبيقي للإدارة الإلكترونية حتى يتقبلها المجتمع المدني الذي يعتقد أن هذا التطور التكنولوجي سيجلب له المتاعب (تغيير المفاهيم).
- إعادة النظر في كيفية الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإلكترونية واتباع تخطيط سليم، غير عشوائي، يكون بالتدرج وملائم لكل المستجدات.
- يجب أن يكون ترابط بين الإدارة العليا والمستويات الأخرى في طريقة التعامل مع هذه التكنولوجيا، وتهيئة الجميع لهذا التغيير من خلال وسائل الإعلام لتحقيق التكامل والتجانس.
- توفير المناخ العام لتطبيق الإدارة الإلكترونية، مما يترتب عليه نجاح كل الإصلاحات، وهذا يستلزم النظر في طريقة التسيير للكشف عن مواطن الخلل والإخفاق وإصلاحه ليواكب التطورات والتحول التي تمر بها التنمية في الجزائر.
- و في الختام فان موضوع الإدارة الإلكترونية مازال لم يجسد من الناحية العملية في مختلف الإدارات المحلية، لأسباب متعددة تم التطرق لها وهذا ما أثبتته غالبية الدراسات الميدانية على الإدارة المحلية في الجزائر، حيث لوحظ عدم نجاعة الآليات المتبعة في تطبيق الإدارة الإلكترونية وفي كل المستويات.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- احمد مصطفى محمد معبد، الاثار الاقتصادية للفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، طبعة 2012.
- اغادير سالم العيروس، مقدمة في الإدارة / جامعة ام القرى.
- إيهاب عيسى وطارق عامر، الحكومة الإلكترونية (مفهومها، مبادئها، متطلباتها)، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، الطبعة الأولى 2017.
- بغول زهير، الإدارة والمفهوم والوظائف، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية جامعة منتوري، قسنطينة، نوفمبر 2011.
- جبار جميلة، دروس في القانون الإداري، منشورات كليك الطبعة الأولى 2014.
- حسنين المحمدي بواوي، الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة 2008.
- حسين حرين، السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد في المنظمات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية واثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيها، شركة الجلال للطباعة الإسكندرية 2007.
- عمر موسى جعفر القريشي، اثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى بسنة 2015.

- كمال العالي، الإدارة العامة، مطبعة الدواوي، دمشق 1979.
 - محمد الصيرفي، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع الطبعة 1، 2008.
 - محمد محمود الطعمانية طارق شريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2004.
 - مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا 2011 ص 100 .
 - ناصر محمد العديلي، السلوك الإنساني والتنظيمي، منظور كلي مقارن، معهد الإدارة العامة، الرياض 1995.
 - ياسين سعد غالب، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة 2005،
- 2-المجلات:
- عادل غزال الجزائري، مشاريع الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، مشروع الجزائر الحكومة الإلكترونية 2013 نموذجاً، العدد 34، مارس 2014
 - مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص لمؤتمر الكلية 2013.
 - نبيل حليلو، شوقي مرابط، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين خدمات البلدية في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من مواطن بلديات الوادي، مجلة علوم الانسان والمجتمع المجلد 07 / العدد 28، 2018.
- 3-الملتقيات:
- عز الدين بن تركي ومنصف شرقي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، يوم 06 / 07 / 2012.
- 4-الأطروحات والرسائل:
- عقي أمل، الخدمات الإلكترونية وترقية الإدارة المحلية، أطروحة الدكتوراه، تخصص إدارة محلية السنة الجامعية 2020- 2021.
 - حاحا عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه السنة الجامعية 2012/2013.
 - سعيد بن معلا العامري: المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2003.
 - عبد القادر كاس، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الجزائر، مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
 - كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم لمعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية .